مواقف الدول الكبرى وتشاد في أزمة دارفور

د. آدم عبد الله عمر(*)

د. محمد المهدي عبد المجيد عبيد(**) د. أمين إدريس الرخيص(***)

• **مُلخص:**

تعتبر أزمة دارفور واحدة من أبرز الازمات الإنسانية والسياسية في القرن الحادي والعشرين والتي بدأت في عام 2003م، وكان لدولة تشاد المجاورة دور محوري في هذه الازمة الدارفورية نظرا لمنطقة دارفور قربها الجغرافي وتأثيراتها المباشرة تشاد وغير المباشرة على الأمن الإقليمي.

إن موقف دولة تشاد تجاه أزمة دارفور اتسم في البداية بالتعقيد وكانت الحكومة التشادية تدعم الحكومة السودانية لحل المشاكل السياسية والخلافات التي أدت الى أزمة الإقليم المتاخم لدولة تشاد، ولكن وجهات نظر الاخرين يرون أن الحكومة التشادية تدعم فصائل لمنطقة المتمردين في دارفور كوسيلة للضغط على الحكومة السودانية ومع مرور الوقت تغيرت هذه السياسة، حيث سعت دولة تشاد الى لعب دور الوسيط في محاولات التوصل الى الحلول السلمية لازمة دارفور وذلك بسبب تداعيات الازمة على أراضيها، بما في ذلك تدفق اللاجئين وزيادة التوترات الحدودية بين البلدين.

إن العلاقات بين البلدين قد تأثرت بشكل كبير بسبب الازمة التي جرت في منطقة دارفور السودانية، مما أدى ذلك الى صراعات متكررة بين المتنازعين ومع ذلك كانت هناك محاولات لتطبيع العلاقات والتعاون الأمني خاصة بعد تدخل المجتمع الدولي على الصعيد الإقليمي، وكان لتصرفات دولة تشاد تجاه ازمة دارفور تأثرات واسعة النطاق، حيث أثرت على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي، كما زادت على الوعي الدولي بشأن الأوضاع في دارفور مما أدى الى تدخلات إنسانية وعسكرية من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي إن من المجمل يظهر موقف تشاد تجاه أزمة دارفور كثير من التقيدات التي تواجه العديد من الدول في التعامل مع الازمة الإقليمية، حيث يطلب التوازن بين المصالح الوطنية والتعاون الدولي وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج لأزمة دارفور تجاه دولة تشاد.

الكلمات المفتاحية: أزمة دارفور، تشاد، السودان، منظمات المجتمع المدني، الدول الكبرى

(*) رئيس قسم القانون والعلوم السياسية، ومحاضر بجامعة أنجمينا والجامعات التشادية

(**) مدير نظم المعلومات والاتصال بجامعة الملك فيصل بتشاد، ومحاضر بالجامعات التشادية

(***) رئيس مركز البحوث والدراسات الإفريقية والترجمة بجامعة الملك فيصل بتشاد

The Positions of Major Countries and Chad in the Darfur Crisis

Dr. Adam Abdallah Oumar (*)

Dr. Mahamat Almahdi Oubed(**) **Dr. Amine Idriss Arakhis**(***)

- **Abstract**

The Darfur crisis is considered as one of the most prominent humanitarian and political crises of the twenty-first century, which began in 2003. The neighboring country Chad played a pivotal role in Darfur crisis due to the geographical proximity of the Darfur region and its direct and indirect effects on regional security.

The position of the republic of Chad towards the Darfur crisis was initially complex, and the Chadian government was supporting the Sudanese government to resolve political problems and disputes that led to the crisis in the neighboring region of Chad. However, the views of others see that the Chadian government supports factions of the rebel in Darfur region as means of pressure to the Sudanese government. Moreover, this policy changed, as the republic of Chad sought to play the role of mediator in attempts to reach peaceful solutions to the Darfur crisis due to the repercussions of the crisis on its territory, including the influx of refugees and the increase in border tensions between the two countries.

The relations between the two countries have been greatly affected by the crisis in the Sudanese Darfur region, which led to repeated conflicts between the belligerents. However, there were attempts to normalize relations and security cooperation, especially after the intervention of the international community at the regional level. The actions of the republic of Chad towards the Darfur crisis had wide-

(*) Head of Law and Political Science Department, Lecturer at Ndjamena University and Chadian Universities.

(**) Director of Information and Communication Systems at King Faisal University in Chad, lecturer in Chadian universities.
mhtalmahdi7@gmail.com

(***) Director of the center for African Research, Studies, and Translation at King Faisal University in Chad

ranging effects, as they affected stability in the African Sahel region, and increased international awareness of the situation in Darfur, which led to humanitarian and military interventions by the United Nations and the African Union. In general, Chad's position towards the Darfur crisis shows many of the restrictions that many countries face in dealing with the regional crisis, as it requires a balance between national interests and international cooperation. The study reached several results for the Darfur crisis towards the republic of Chad.

Keywords: Darfur crisis, Chad, Sudan, civil society organizations, major countries

- **مقدمة:**

تعد أزمة دارفور السودانية واحدة من أكثر الصراعات والنزاعات تعقيدا وتأثيرا في القارة الافريقية، حيث اندلعت الازمة في عام 2003م وأسفرت عن معاناة إنسانية هائلة ونزوح الملايين الى دول الجوار ودول العالم، إن دولة تشاد لعبت دورا مهما لتجاوزها لدولة السودان قامت بالدور المحوري في هذه الازمة، إذ تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بتداعيات النزاع من خلال تدفق اللاجئين وتزايد النشاطات المسلحة على الحدود بين تشاد والسودان.

إن موقف دولة تشاد يتسم تجاه ازمة دارفور بالتعقيد وحيث يتداخل فيه الابعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، وتسعى الحكومة التشادية الى تحقيق استقرارها الداخلي ومواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن النزاع، في الوقت الذي تسعى فيه للحفاظ على علاقات ذات استراتيجية مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، كما ان تأثيرات هذه الازمة تتجاوز الحدود الوطنية، حيث تؤثر على الامن الإقليمي وتريد دولة تشاد خفض من التوترات بين الدول المجاورة لدولة السودان، وفي هذا السياق يتطلب فهم موقف دولة تشاد تجاه ازمة دارفور، ومدى تأثير هذه السياسة على الاستقرار الإقليمي.

أما الدول الكبرى فقد تبنت مواقف متباينة وفقا لمصالحها الجيوسياسية ورؤاها للقانون الدولي لحقوق الانسان لعبت الدول الكبرى دورا في الضغوط على الحكومة السودانية من خلال العقوبات والدعوات للتدخل الدولي ووصفت ما جرى في إقليم دارفور بأنه إبادة جماعية ولهذا شكلت المواقف تفاعلا معقدا بين الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي ما جعل ازمة دارفور واحدة من أبرز الازمات الإنسانية والسياسية في القارة الافريقية خلال العقدين الماضيين.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع أسباب اختيار الموضوع الذي يعتمد على مقاربات وجوانب سياسية وقضايا النزاع والصراع وتأثيره على الاستقرار السياسي داخل السودان ودول الجوار والدول الافريقية وغيرها، وهذا الامر يؤدي سلبا على المواطنين الضعفاء سواء في الداخل او الخارج.

اهداف البحث:

إن اهداف البحث الذي يرمي اليها فيما يأتي:

- التعرف على بداية الأسباب التي قامت عليها النزاعات في دارفور، وتأثرها على الاستقرار على دول الجوار وبعض الأقاليم الأخرى.
- المعرفة والتزود الحقيقي والخبرة العالية لإبعاد النزاعات داخل دارفور وافريقيا عامة، وإبعاد أصحاب المصالح سواء في الداخل او الخارج.
- معرفة أسباب النزاع في أزمة دارفور وجوانبها الأخرى والابتعاد عن تأثير الحروب على الاستقرار والتنمية في دول افريقيا.

أهمية البحث:

- جمع الوسائل وابرازها لحل المشاكل المعقدة والتجنب من النزاعات والصراعات الدارفورية وتأثيرها على الدول الأخرى وعلى الاستقرار العام.
- جمع المعلومات المهمة وما يتعلق بتأثير النزاع في إقليم دارفور وجميع الاضرار الإنسانية وجميع الخسائر التي كبدتها الحروب الاهلية.
- المعرفة القوية وتسهيل حل المشاكل التي كانت بها منطقة دارفور والدول المجاورة، والابتعاد عن النزاع في دارفور وافريقيا.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث على أزمة دارفور وموقف دول الجوار في الأزمة التي دارت في إقليم دارفور السوداني. وكذلك على النزاع والصراع في إقليم دارفور، وتأثيره على الأهالي، والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة، ووضع استراتيجيات سياسية لعدم وقوع المشاكل في دارفور والمناطق المجاورة لها، حيث إن التنافس بين الكبار والسياسيين سببا أساسيا لاندلاع النزاع وتأثيره على الاخرين.

أسئلة البحث:

- ما هي أبرز التأثيرات في أزمة دارفور وتأثير دولة تشاد؟

- كيف أثرت نزاعات دارفور على الاستقرار الداخلي والخارجي؟
- ما هي التحديات والتداعيات السياسية لعدم الاستقرار في السودان وتشاد؟

فرضيات البحث:

- وقوف دولة تشاد في أزمة السودانية الدارفورية أدى الى عدة مشاكل إنسانية وسياسية وغيرها.
- تواجه دولة تشاد عدة تأثيرات من الأزمة الدارفورية وقضايا سياسية واقتصادية وإنسانية وغير ذلك.
- ساهمت الأزمة الدارفورية على عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.
- إن بعض التغيرات السياسية ساهمت بشكل بناء لحل بعض المشاكل في تشاد.

منهج البحث:

فيما يختص بالمقاربات المنهجية التي سوف يتم إتباعها لحليل المشاكل والقضايا السياسية والأزمة في دارفور ودولة تشاد، إن كشف الحقائق نستعمل المنهج الوصفي والتاريخي لحليل الموضوعات.

حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: موقف دول تشاد تجاه أزمة دارفور السودانية وتأثير النزاع على الاستقرار السياسي.
- الحدود الزمانية: في الفترة ما بين 2003-2008م.
- الحدود المكانية: دولة تشاد وإقليم دارفور السودانية.

تمهيد: مواقف الدول ومنظمات المجتمع المدني من أزمة دارفور

تعددت المواقف الدولية واختلفت بالنظر لطبيعة العلاقات بين هذه الدول والنظام السوداني وحجم المصالح المتبادلة بينها وهنا سوف نعرض لبعض أهم المواقف الدولية المؤثرة في أزمة دارفور ولذا سوف نستعرض الموقف الأمريكي والموقف الفرنسي اللذان يتنافسان بقوة من أجل فرض هيمنتهما بالقارة الإفريقية، والموقف البريطاني المساند للسياسة الخارجية الأمريكية وكدولة حكمت السودان في فترة الاستعمار، والموقف الصيني والروسي القريبين من النظام السوداني. بينما سنخصص دلائل مؤكدة لمناقشة تدخل منظمات المجتمع المدني أو ما يصطلح عليه بالمنظمات الأهلية من أجل إبراز دورها في التحرك وعكس صورة الوضع في إقليم دارفور ومدى تأثيرها في الرأي العام الدولي وفي قرارات الدول العظمى وبالتالي منظومة الأمم المتحدة.

المطلب الأول: المواقف الدولية المؤثرة في أزمة دارفور

إن أزمة دارفور لم تكن التدخلات الدولية بالنظر إلى طبيعة هذا الإقليم وما يزخر به من ثروات طبيعية، ووفقا لمصالح الأطراف المختلفة وأولوياتها في المنطقة ومناطق نفوذها وتأثيرها، وإن كان الطابع الظاهري لهذه التدخلات أخذ طابعا له علاقة بانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية، وسنحاول تجلي صورة هذه المواقف من خلال معرفة مواقف بعض الدول المأثرة في العالم من أزمة دارفور.

أولا: الموقف الأمريكي

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بالملف السوداني بشكل أكبر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في إطار إستراتيجية جديدة تسعى إلى الاحتواء بآليات الترهيب والترغيب، وتبلورت هذه التوجهات الأمريكية في تدشين مشروع سلام سوداني أفضى في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية السلام الشهيرة التي أوقفت أطول حرب أهلية في تاريخ إفريقيا وهو اتفاق نيفاشا – كينيا» الشهير ل09 يناير 2005 والقاضي بتقرير المصير لمواطني جنوب السودان بعد ست سنوات عبر استفتاء عليه

وبرعاية دولية وإقليمية تمثلت في الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، منظمة الإيقاد بالإضافة إلى بعض الدول المهتمة بالشأن السوداني من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية التي كان يمثلها وزير خارجيتها في ذلك الوقت السيد كولن باول.

إن نتيجة الاستفتاء أدت إلى وجود الدورة المائة والثلاثة والتسعون في الأمم المتحدة وهي دولة جنوب السودان الوليدة والجديدة. وعلى الرغم من التنازلات الهامة التي قدمتها الحكومة السودانية للجنوبيين من خلال هذه الاتفاقية، فذلك لم يغير من السياسة الأمريكية تجاه النظام السوداني، وأصدر الكونغرس الأمريكي قانون سلام السودان للعام 2003 متوعدا بفرض العقوبات في حال عدم الامتثال لما أسماه القانون «متطلبات السلام».

يتضح أن الخطاب الأمريكي لا يتغير في كل القضايا الساخنة في العالم حيث المصالح الأمريكية في خطر، فالولايات المتحدة الأميركية عامة، كما يرى ذلك الدكتور عبد الواحد الناصر، تحرف مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس لتبريرات تدخلها كما هو الشأن في العراق وتضعف قيمة القانون الدولي، وتقلص السلطات والصلاحيات الحقيقية لمنظمة الأمم المتحدة ذلك أن الخطاب الأمريكي تبنى أطروحة الدفاع المشروع عن النفس[1].

ففي العامين 2003 – 2004 أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات ضد النظام السوداني حول الأوضاع في دارفور بضغط مباشر من الولايات المتحدة الامريكية وزاد ضغط الكونغرس الأمريكي بإنشاء لجنة خاصة بالسودان داخل الكونغرس في ديسمبر 2005 بإقرار مشروع قانون المحاسبة السودان، واقترح المشروع ما يلي:

أ– تدخلا جويا مباشرا من حلف الناتو في دارفور

[1] د. عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2003، ص 122.

ب- حرمان السودان من آليات استفادة موازنته العامة من عوائد البترول

ج - استثناء المناطق المهمشة في السودان وعلى رأسها الجنوب من العقوبات المقترحة.

د- تعيين مبعوث خاص في السودان.

وتزامنا مع مرور خمسة وخمسين عاما على التصديق على ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالإبادة الجماعية، قاد السيناتور الجمهوري بيل فرست زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ في 29 يونيو 2006[1] ثم السيناتور الديمقراطي هيلاري كلينتون بعد ستة أشهر من بدء الحملة توقيع البطاقة المليونية للمطالبة بدعم نشر قوة دولية لحفظ السلام وحماية سكان دارفور.

أما منهج الترغيب فاقتصر على عقد مؤتمر المانحين في أبريل 2005 وتقديم وعود من الدول الثمانية الصناعية الكبرى بدفع 5.4 مليار دولار لتمويل مشروع السلام على الصعيد التنموي، كما شجعت الإدارة الأمريكية المفاوضات التي تولاها الاتحاد الإفريقي في العاصمة النيجيرية «أبوجا» ودعت الجماعات المسلحة المعارضة الدخول في المفاوضات لأجل تعزيز السلام في الإقليم.

ومن المهم الإشارة إلى ما قاله وزير الدفاع الأمريكي للشؤون السياسية ريال هينري الذي أشار إلى أهمية إفريقيا المتعاظمة لأمريكا التي تشكل 35% في المائة من اليابسة في الكرة الأرضية و25 % من سكان العالم. وقد حان الوقت لكي تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أهمية القارة وأن تعزز جهودها وتزيد نشاطها فيها، وتأتي الأفركوم كخطوة مهمة في هذا الاتجاه وهي تركز على المساعدات الإنسانية وعلى النشاط المدني والمهنية العسكرية ومساعدات الحماية الحدود والأمن البحري والاستجابة للكوارث الطبيعية[2].

---

[1] سامي صبري عبد القوي، الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 167 يناير 2007، ص208.

[2] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوة العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى 2009، ص92.

بالإضافة لكل ذلك استخدمت أزمة دارفور في إطار الحملات الانتخابية الأمريكية للحزبين الجمهوري والديمقراطي على السواء بهدف جذب أصوات الأفارقة الأمريكان خاصة وأنه قد تم تصوير الأزمة في دارفور بين القبائل العربية المدعومة من طرف الحكومة السودانية ضد القبائل الإفريقية.

كما أن أمريكا لم تنسى ولن ترضى بحقيقة أن النفط السوداني التي تستمتع به الشركات الصينية قد أتى من الحقول التي اكتشفتها الشركة الأمريكية شيفرون في العام 1974 والتي لفقت فيها أكثر من مليار دولار في عمليات التنقيب والاستكشاف ليجين الصينيون وينجحوا في استخراج النفط السوداني وتصديره. فمشكلة دارفور كما يقول الكاتب ويليام الغدال في مقال له بعنوان «دارفور إنه النفط يا غبي يقول إن : انشغال الولايات المتحدة بدارفور لا يعكس قلقا حقيقيا حول عملية الإبادة الجماعية التي تتم أو حقوق إنسان تنتهك ولكنه انشغل بنفطها وثرواتها ولو كان للأمريكان اهتمام بالإبادة الشاملة لكانوا قد اهتموا بإبادات عديدة جرت في جهات مختلفة من العالم ابتداءً من إبادتها لأكثر من مائة مليون هندي أحمر ولازالت تحبس بقاياهم في سجون تسميها محميات وتنتهك فيها حقوق الانسان ولم يكن لديها وازع أمام الإبادة الجماعية التي نظمتها في العراق بهدف الوصول إلى نفطه، كما أن أمريكا تبدو محايدة مع دول تنتهك حقوق الإنسان. فمصالح أمريكا فوق الديموقراطية وفوق حقوق الانسان وإن صحافة العالم عندما تناقش مشكلة دارفور تنسى دائما أن تورد حقيقة النفط كسبب أساسي في النزاع وفي التدخل الدولي»[1].

إن سرعة اهتمام أمريكا وحلفائها بقضية دارفور أمر يثير الشكوك إذا ما قورن بالصمت الذي استمر لقرابة عقدين من عمر الحرب التي استمرت في الجنوب والتي أسفرت عن مقتل مليونين وتشريد أكثر من أربعة ملاين، فيما وصلت أزمة دارفور إلى

[1] محمد عبد الله السيد أحمد المسكوت عنه في العلاقات الأمريكية السودانية، مقال في صحيفة السوداني 13 – 03 – 2008م

مجلس الأمن خلال شهور ولم تصل مشكلة جنوب السودان إلا بعد اثنان عشرون عاما، ولم تهتم بمشكلة الجنوب إلا بعدما اكتشفت الشركات الصينية النفط فيها.

كما أن أحد الأسباب الأخرى لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل قوي في أزمة دارفور أن أمريكا تريد تصفية النظام في الخرطوم ذي التوجهات الاسلامية والذي ترى فيه قاعدة أساسية لدعم الإرهاب في المنطقة والعالم، فيظهر جليا التهافت التنصيري على دارفور[1].

إن التدخل الدولي في الأزمات السودانية اتخذ أشكالاً متعددة من رعاية بعض اتفاقات السلام الموقعة ثم استفحل في المشكلة الدارفورية عبر مجموعات الضغط الافريقية بأمريكا ثم عبر ما سمى بمجموعة النزاعات الدولية ثم تشابكات ما يسمى بمحكمة الجنايات الدولية ومن ثم التخطيط لتدوير وتدويل الأزمة السودانية بمراحل تكتيكية وإستراتيجية شديدة التنظيم والدقة[2].

وما يمكن قوله إن ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد من السودان بوصفه دولة إفريقية حسب إستراتيجياً وليس عربية أن يحكم بكامله بحاكم غير عربي وغير مسلم، وهي تجربة تستهوي الغرب عموما وليس الولايات المتحدة وحدها بعد أن تمت تجريب وصفتها في دول إفريقية ذات غالبيات مسلمة ونجحت في نيجيريا والسنغال ومع ذلك تحكم بواسطة أقليات المسيحية وإلا سهل عليها إشهار سيف التقسيم والتفتيت في وجه الدولة السودانية[3].

ثانيا: الموقف البريطاني

اعترفت جريدة الغارديان البريطانية بحقيقة الأهداف البريطانية في إقليم دارفور حين أكدت أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسة في أي غزو عسكري للسودان، وأن توني

---

[1] توفيق شومان، دارفور والتدويل: جدران الفصل بين العروبة والأفرقة www.arraec.com/modules.php?Name=news&file=article&sid=532.24/04/2010

[2] الفاتح كامل، مؤامرة تقسيم السودان، مرجع سابق، ص 108.

[3] الفاتح كامل، مؤامرة تقسيم السودان، مرجع سابق، ص 120.

بلير يستخدم الضرورة الأخلاقية في كل مرة يشن فيها حرباً[1]، مما يوضح طمع بريطانيا في الحصول على نصيبها من الثروة البترولية السودانية وخاصة في إقليم دارفور، دون أن ننسى الارتباط التاريخي للسودان ببريطانيا كدولة مستعمرة خلال الحكم الثنائي مع مصر إلى غاية عام 1956. كما أن ارتباط السياسة الخارجية البريطانية بمثيلتها الأمريكية أفرز رد فعل مشابه للرد الأمريكي[2]، حيث اعتبرت أن ما يحدث في دارفور هو أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم، وأعلنت غير ما مرة خلال عامي 2003 و2004 عن استعدادها للمشاركة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإرسال قوات عسكرية إلى إقليم دارفور لضمان وصول المساعد الت الإنسانية للنازحين من الإقليم وتشاد.

ثالثا: موقف الصين من أزمة دارفور

إن أحد أهم عوامل التدخل الأمريكي في إفريقيا عموما هو إيقاف التغلغل والتواجد الصيني المكثف في إفريقيا، حيث تشير التقارير أن الصين تقدم المساعدات لحوالي ستة وأربعين دولة إفريقية، وقدرت قيمة جملة المساعدات الصينية لإفريقيا مليار وستمائة وتسعون مليون دولار سنويا بين عامي 2002 – 2003.

إن المنطقة الواقعة بين السودان وتشاد مثلت محورا رئيسا للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشكل وصفه البعض بالحرب الباردة الجديدة بين البلدين[3].

ولقد ازداد حجم التجارة الصينية الإفريقية بنمو 50% و60% وهو مرشح للنمو، ويشكل تنقيب الصين الآن عن النفط الهاجس الأمريكي الأول والأكبر في كل من

---

[1] زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، القاهرة 2006، ص245.

[2] خالد حنفي علي النفط الإفريقي.... بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006، ص56

[3] إجلال رأفت، أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية، ص 97.

أنجولا ونيجيريا والغابون وفي موريتانيا والسودان وذلك لدعم احتياجاتها النفطية المتزايدة مع تزايد حجم نموها الاقتصادي[1]. فالصين تعتبر المستورد الأول لنفط السودان، ولذا تحاول أمريكا التواجد في دارفور لإيقاف النفوذ التاريخي الفرنسي لبعض مستعمراتها القريبة من دارفور مثل تشاد كموطئ قدم بالنسبة لها بالقرب من التواجد النفطي الصيني[2].

ولقد اتسم الموقف الصيني حيال أزمة دارفور بالتوازن بين مصالحه الواسعة والمتشعبة في السودان وخاصة الاقتصادية منها وبين مصالح الصين الإستراتيجية مع القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تختلف مع بكين في النهج المتبع لحل هذه الأزمة حيث تمثل الصين أكبر شريك اقتصادي للسودان.

فالصين تستورد نحو 3 و64% من النفط السوداني وهو ما يجعلها أكبر مستورد له، وبما أن بكين تدرك أنه مهما كان وزن مصالحها في السودان فإن حساباتها مع القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة تفوق تلك المصالح، وهو ما يجعلها تتحاشى الاصطدام المباشر بها. ومنذ أن انتقل ملف دارفور إلى مجلس الأمن في يوليو عام 2004 بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية. استخدمت الصين نفوذها لإضعاف هذه القرارات من خلال التخفيف من لغة التهديد وسلاح العقوبات خاصة الاقتصادية منها، غير أن موقف الصين منذ ولوج ملف دارفور مجلس الأمن في العام 2004 وحتى وقتنا الحالي لم يكن واضحا، وعلى الرغم من أنها عضو دائم في مجلس الأمن ولها حق الفيتو إلا أنها امتنعت عن التصويت في أغلب قرارات الأمم المتحدة ووافقت على قرار مجلس الأمن الخاص بقوات الهجين المختلطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة رقم 1769 على أن تعمل قواتها في مجال إنشاء الطرق وإعادة إعمار البنية التحتية في دارفور وفي المستشفيات والمدارس»[3].

---

[1] توفيق المدين – صحيفة الخليج الامارتية – www.alkhaleej.ae، تاريخ الولوج 12/4/2006م.

[2] الفاتح كامل مؤامرة تقسيم السودان، مرجع سابق ص 117م.

[3] صحيفة الانتباهة www.alintibaha.net تاريخ الولوج 20/ 1/ 2008م.

وقد دعمت الصين السودان ليس اقتصاديا فحسب بل سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا واستمرت في الدفاع عن السودان من خلال مجلس الأمن الدرجة علق فيها بعض المراقبين بأن المبعوث الصيني في الأمم المتحدة[1] وكأنه يقوم بمهام وزير الخارجية السودانية من الباطن أو أن دارفور إقليم من الأقاليم الصينية. ورغم ظروف الحرب في الإقليم فقد استمرت الصين بدعم السودان حيث قدمت مساعدات بلغت قيمتها 60 مليون إيوان الصيني في إطار البرنامج التنموي الذي تسعى الصين لتقديمه لشعب إقليم دارفور لإعمار ما دمرته الحرب، كما استمرت مساعيها لمنع المزيد من العقوبات ضد السودان، وكان الموقف الصين دوما يؤكد أن فرض عقوبات لن يؤدي إلا إلى زيادة التعقيد عبر عدم تشجيع الحكومة السودانية اتجاه حل الأزمة[2].

وعندما زار دارفور وفد من الكونغرس الأمريكي ضم أحد عشرا عضوا وعبروا عن قلقهم لتردي الأوضاع الإنسانية تصدى المبعوث الصيني في السودان، حيث قال: «إن كثيرا من الناس يدعي بوجود إبادة جماعية في دارفور، نحن لا نرى ذلك ولا نصدق أن شعب السودان المسالم كن أن يقوم بالإبادة الجماعية، نحن نرى أن النزاع قام لشح الموارد ويجب تطويرها، ونحن في الصين على استعداد للمساهمة في ذلك[3].

وفي أغسطس 2008 أعلنت الصين استعدادها للتعاون مع السودان والمجتمع الدولي تجاوز مذكرة مدعي المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني البشير بارتكاب جرائم حرب في دارفور، وأكدت دعمها الموقف الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية حيال الأزمة. وأشارت إلى إن المذكرة تؤثر على العملية السلمية في دارفور. فضلا عن أنها ترى بأن المفاوضات الثلاثية بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي هي الآلية الرئيسة المناسبة الحل مشكلة دارفور[4].

---

[1] صحيفة الصحافة، www.alsahafa.sd.htm تاريخ الولوج 11 / 3 / 2008 م.

[2] تقرير إدارة البحوث بالكونغرس الأمريكي سبتمبر 2007م.

[3] حسن عبد الرحمن حسن العلاقات الصينية الافريقية شراكة ام هيمنة – آفاق استراتيجية، يناير 2008م.

[4] أحمد حجاج، المواقف الدولية من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، أبريل 2007، ص 202.

وبسبب هذه المواقف الصينية اتجاه السودان اتهم المبعوث الأممي السابق للسودان في يونيو 2008 يان إلياسون الصين بحماية الخرطوم، كما ذهب بعض المراقبين إلى وصف ما يجري من صراع بين أمريكا والصين في السودان بأنه حرب باردة جديدة تدور بين أمريكا والصين حول نقط ويورانيوم دارفور[1].

رابعا فرنسا وأزمة دارفور

قديم هو اهتمام الدول الغربية بإفريقيا حيث اعتبروها البوابة الخلفية لأوربا وهذا ما يفسر القلق الأوربي والفرنسي بالخصوص من التطورات السياسية واشتداد التنافس خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ولقد ساهم انهيار المنظومة الاشتراكية الى تقلص نفوذ فرنا إلى عشرين دولة إفريقية تخضع للفرنكفونية وتقلصت قواعدها العسكرية إلى سنة دول فقط من جملة مائة قاعدة عام 1960. وتهدف من ذلك الهيمنة على المنطقة وهو ما أكده مستشار الرئيس السنيغالي عبدو ضيوف حين أشار إلى أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدرتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية وأنها تمثل تهديدا لأهل المنطقة واستقرارها.

وكذا الحال يظل التواجد الفرنسي في إفريقيا والسودان لمواجهة النفوذ الأمريكي والصين المتزايد في المنطقة عموما وفي السودان خاصة بعد تراجع الدور البريطاني وانتشار الإسلام السياسي منذ التسعينات على أطراف الصحراء الكبرى للاحتفاظ بالمصالح الاقتصادية في إفريقيا، حيث تمثل إفريقيا سوق استهلاك مهم لمنتجات فرنسا وأروبا التي دخلت في مفاوضات جماعية متعددة الأطراف مع دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيك انتهت بتوقيع اتفاقية كوتمونو للشراكة عام 2000[2].

---

[1] محمد عبد الله سيد احمد، صحيفة الصحافة السودانية– www.alsahafa.sd تاريخ الولوج 21/6/ 2008م.

[2] محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، دار الأمين للنشر والتوزيع، السودان، الطبعة الأولى، 2006، ص86

وتهدف كذلك من خلال تواجدها في إفريقيا لمحاربة الإرهاب ومكافحة المخدرات والهجرة الغير شرعية والمحافظة على استقرار الأنظمة الإفريقية الموالية لفرنسا والاستفادة منها في مساندة السياسة الفرنسية في المحافل الدولية وتأييدها للأنظمة السياسة الجديدة في إفريقيا وفق مبادئ الديموقراطية والحكم الرشيد ودعم الحكومات المدينة وتقليص دور المؤسسة العسكرية في إفريقيا.

وتسعى فرنسا لتحقيق أهدافها من خلال مجموعة وسائل أهمها نوعين من المؤتمرات للدول الإفريقية وهما القمة الفرنكفونية والقمة الفرنسية الإفريقية تهدف من خلالها الحفاظ على علاقاتها ومصالحها وتأثيرها في القارة السمراء وتعتبر قمة باريس 15 – 16 فبراير 2007 من أهم القمم التي شارك فيها السودان بوفد كبير والتي دعا فيها الرئيس الفرنسي آنذاك جاك شيراك كل المتحاربين وحكومة السودان إلى القبول بنشر قوة سلام في دارفور لوقف الكارثة الإنسانية التي تهدد المنطقة. ولذا دعت فرنسا على هامش القمة الثلاثية على هامش القمة الرسمية بحضور إفريقيا الوسطى وتشاد والسودان لتشجيع الحوار ومواصلة عملية المصالحة بينها بهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي وعدم دعم الحركات المسلحة ضد أنظمة هذه الدول.

ومن جهة أخرى، اتخذت فرنسا كذلك مواقف معتدلة من السودان إزاء الاعتداء الأمريكي على مصنع الشفاء وأدى تسليم كارلوس لباريس في تحسين العلاقات بين البلدين على الرغم من عدم وجود اتفاقية تسليم بين البلدين.

وعندما ترأست فرنسا مجلس الأمن 2001 دعمت القرار 1372 المتعلق برفع العقوبات الدولية عن السودان، وقد أدى هذا التقارب أن طلبت السودان الانضمام إلى المجموعة الفرنكفونية.

ولقد كانت فرنسا تتدخل دوما في شأن دارفور وذلك في إطار تأمين مصالحها في تشاد المجاورة للإقليم، فهي تتابع كل البعثات الأممية لدارفور وكل ما علاقة بالإقليم، وقد وظل الاحتياط المعدني في دارفور محورا أساسيا للتنافس بين فرنسا وأمريكا، مما دعا فرنسا لأن تعلن عن جاهزيتها للتدخل عسكرياً في دارفور وأن قواتها في تشاد على

أهبة الاستعداد، وقد أعلن رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي غوستاف غلان في أول تصريح من نوعه أن قوة عسكرية قد تتدخل في دارفور[1].

إن هذه التصريحات تعكس حدة الاستقطاب بين القوى العظمى على مصالحها في المنطقة والإقليم.

وفيما يخص بالحراك الفرنسي في مجلس الأمن، فعلى الرغم من أن فرنسا كانت جزء من الذين تقدموا بمشروع القرار 1556 يوليو 2004 والذي يطالب الحكومة بنزع سلاح الجنجويد. إلا أنها كانت أكثر اعتدالاً من نظيراتها لحرصها على مصالحها في تشاد وإفريقيا الوسطى.

فالحكومة الفرنسية أكدت دائما أهمية ممارسة الضغوط بدلا من فرض العقوبات، وذلك ما عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي الأسبق ميشيل بارنيه: لا يمكن التحول إلى تسوية بدون سودان أو ضد السودان.. ولكن يمكن فقط عمل ذلك من خلال مشاركة السودان[2].

وبعد قرار القوات الدولية لإقليم دارفور من قبل مجلس الأمن والتي لا يضم تشكيلها قوات غربية سعت فرنسا لاستصدار قرار يحول قواتها في تشاد إلى قوات أممية ذات طابع أوروبي حتى تشكل حماية أكبر لمصالحها في تشاد بعد مشاركة الصين وماليزيا ودول عربية وإفريقية في تشكيل الهجين.

في 25 أكتوبر 2007 تم إحباط عملية خطف عدد 101 طفل تشادي وسوداني تتراوح أعمارهم ما بين 6 و8 سنوات في محلية ادري التشادية بواسطة منظمة الارش دوزوي) الفرنسية بزعم أنهم أيتام والتي اعتبرت نوعا جديدا من تجارة الرقيق. وقد ساهم

---

[1] طلعت رميح، حركة دارفور من الزاوية الاستراتيجية www.almoslim.net/moslimfiles تاريخ الولوج .22/8/2012م

[2] السالك الحسين، أزمة دارفور، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال 2007 – 2006.

هذا الحدث في تعزيز موقف الحكومة السودانية الرافض دائما للتدخل الدولي في أزمة دارفور وتظل فرنسا لاعبا مهما في أزمة دارفور بما لها من مصالح حيوية في المنظمة خاصة ولها تأوي عبد الواحد محمد نور زعيم إحدى الحركات الرئيسية المتمردة على حكومة الخرطوم، وقد شهدت العلاقات بين الطرفين تجاذباً بسبب موقف فرنسا من أزمة دارفور، كما عرضت فرنسا مؤخراً مشروع وساطة بين الحكومة السودانية والحركات المعارضة غير الموقعة على اتفاقية أبوجا لسلام دارفور. غير أن مذكرة أو كامبو بتوقيف البشير سارت بالأحداث في اتجاه جديد حيث اتخذت فرنسا موقفا متشددا عندما اقترحت مقابل تعليق إجراءات المحكمة الجنائية بحق البشير تسليم الخرطوم وزير الدولة للشؤون الإنسانية أحمد محمد هارون والقيادي في الدفاع الشعبي علي كوشيب المحكمة الجنايات الدولية وهددت باستخدام حق النقض حال إقدام مجلس الأمن على التصويت لتعليق إجراءات المحكمة دون استجابة الخرطوم للشروط الفرنسية.

وأعلنت الحكومة السودانية قبولها المبادرة الفرنسية حيال أزمة دارفور للعام 2008 ونزع فتيل التوتر بين السودان وتشاد، وقال مستشار الرئيس السوداني مصطفى عثمان إسماعيل إن بلاده قبلت بذلك الدور رغم قرب فرنسا من النظام في تشاد، مضيفا أنه على باريس العمل أولا على وقف التدخلات التشادية في الشأن السوداني واستغلال علاقتهما الجيدة بحركة تحرير السودان المتمردة بهدف التوصل الى حل سياسي شامل ينعكس إيجابا على الاستقرار في الإقليم[1].

خامسا: الموقف الروسي

تحاول روسيا استعادة دور الاتحاد السوفياتي سابقا في المنطقة، فخلال لقائه في شهر نوفمبر 2011 مع الممثل الخاص للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور إبراهيم فمباري. أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على ضرورة تسوية

[1] الفجر نيوز 26/ 6/ 2005م، www.alfajrnews.net/tunespress، تاريخ الولوج 23/ 3/ 2012م.

الوضع في دارفور بوسائل سياسية دبلوماسية وعن طريق الحوار بمشاركة كافة أطراف النزاع[1]. كما أعلن من جهته المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى إفريقيا ميخائيل مارغيلوف الخطوات التي يمكن أن تتخذها روسيا على هذا الاتجاه في إطار مجلس الأمن الدولي والمفاوضات مع الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي[2].

وكانت روسيا من أبرز الدول المعارضة لقرارا المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير، حيث وصفت الدوائر الرسمية الروسية قرار المحكمة بسابقة خطيرة في العلاقات الدولية، وقد ينعكس سلبا على الوضع داخل السودان، وعلى الوضع الإقليمي بشكل عام[3].

في ظل هذا الاهتمام الدولي والإقليمي بقضية دارفور أبدت الكثير من منظمات المجتمع المدني سواء منها المحلية أو الإقليمية أو الدولية اهتماما متزايدا بأزمة دارفور، وخاصة منها تلك التي تشتغل في مجال حقوق الإنسان أو التنمية، لكن الكثير من هذه المنظمات لم يجد ترحيبا سواء من الأهالي أو من الحكومة السودانية بدعوى التدخل في الشؤون الداخلية.

فما مدى تدخل هذه المنظمات؟ وما مدى تقاطع أنشطتها مع الأمن القومي السوداني؟ بل ويمكن أن نطرح مدى مصداقيتها ورغبتها في الدفاع عن حقوق أهل دارفور وتحقيق التنمية بالإقليم ونقل الحقيقة إلى المجتمع الدولي، خاصة مع ظروف العولمة وسرعة الاتصالات. وهذا ما سنتناوله في الفرع الثاني.

---

[1] صحيفة الانتباهة الصادرة يوم 26 – 11 – 2011

[2] نفس المرجع.

[3] دار الخليج – أخبار وتقارير – مواقف دولية تؤيد توقيف البشير وروسيا تعتبر القرار «سابقة خطيرة». تقرير منشور -http://www.alkhaleej.ae/portal/1d1ebff6-2b3c-4d45 996-371296532788.aspx تاريخ الولوج 15/02/2010.

المطلب الثاني: دور منظمات المجتمع المدني في تدويل أزمة دارفور

من الطبيعي أن يؤدي الوضع في إقليم دارفور إلى التحرك من قبل مختلف المنظمات هذا كله ارتباط قبائل الحركات المسلحة بقبائل دول الجوار وأهمها قبيلة الزغاوة في دارفور وامتدادها في تشاد، وهي القبيلة التي ينتمي لها الرئيس التشادي إدريس دبي مما جعله يقدم على رعاية أولى مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية مع الحركات المسلحة فيما عرف بمؤتمر أبشة وبعده أنجمينا وجولات أخرى.

أولاً: اتفاق أبشة

وقع في 3 سبتمبر 2003 بين الحكومة السودانية وحركة جيش تحرير السودان الذي يتكون من خمس فصائل رئيسية تسكن مناطق الزغاوة وجبل سي، جبل ميروب، وجبل مرة ومورني بقيادة القائد الميداني عبد الله أبكر، هذا القائد الميداني الذي شن الهجوم على مدينة الفاشر والطرف الثالث هو الوسيط التشادي.

الهدف من هذا الاتفاق وضع حل سلمي للأزمة، ووقف إطلاق النار، ووقف العمليات العدائية، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، والتزام الطرفين بإرساء دعائم السلام الشامل والدائم في المنطقة، وتكوين لجنة ثلاثية من الأطراف الثلاثة لمتابعة بنود تنفيذ هذه الاتفاقية.

كما نص البند السابع من هذا الاتفاق على بدء المفاوضات الخاصة بملاحق الاتفاق بعد خمس وأربعين يوما من تاريخ التوقيع على الاتفاقية للوصول السلام شامل مع تسليم الأسلحة في فترة لا تتجاوز الأسبوعين بعد الاتفاق النهائي حول الملاحق. إلا أنه ونظرا لعدم إحضار الملاحق من قبل حركة جيش تحرير السودان في الفترة المحددة لم تحرز تقدما يذكر، وقد انعقدت في 26 أكتوبر وحتى 4 نوفمبر 2003، ثم صدر بيان مشترك منح مهلة ثلاثين يوما الجيش تحرير السودان لأنصار الملاحق، وقد أكد البيان كذلك على ضرورة السماح للمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية بالتحول للمناطق التي تأثرت بالحرب وضمان حرية تنقل الافراد والممتلكات.

ثانياً: جولة مفاوضات انجمينا الأولى ديسمبر 2003

تقرر أن تعقد الجولة الثانية في 16 ديسمبر 2003 هذه المرة في العاصمة التشادية انجمينا برعاية الرئيس التشادي، وقد علقت آمال كبيرة على هذه الاتفاقية في أنها سوف تضع الأسس لاتفاق نهائي ينهي النزاع الدائر في هذا الإقليم. وقبل المفاوضات سافر الرئيس التشادي إلى الروم لقاء الا الولاة قبل المال الا ان العقبات المعلقة، لكن على الرغم من هذا التفاؤل الكبير الذي شاع الأجواء قبل المفاوضات إلا أنها انهارت قبل أن يبدأ وذلك بسبب رفع سقف المطالب لدى الفصائل المسلحة؛ وأهم هذه المطالب إعطاء حكم ذاتي واسع النطاق لإقليم دارفور برئاستهم على الولايات الثلاث، وأن تمتد الفترة الانتقالية من سنتين إلى أربع سنوات والحصول على 13 من عائدات البترول القومية، والاحتفاظ بجيش حركة تحرير السودان حاضنة لحركة تحرير السودان وبالمقابل إخلاء الجيش من المناطق التي يسيطر عليها بالإقليم، ومنحهم وزارات سيادية، ووجود رقابة دولية لتنفيذ هذا الاتفاق.

كل هذا المطالب جعلت الرئيس التشادي يطلب من الفصائل المسلحة من حركة / جيش تحرير السودان مغادرة بلاده وتخليه عن الوساطة وإعلانه أن الفصائل المسلحة هي السبب في انهيار هذه المفاوضات.

وعلى ضوء ذلك قامت الحكومة السودانية بإعلان حالة الطوارئ في ولايتي شمال وجنوب دارفور وحظر التجول من العاشرة ليلا وحتى السادسة صباحا، وإعلان التعبئة العامة للجيش وقوات الدفاع الشعبي، واتهمت حزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده حسن الترابي وإريتريا بإفشال هذه المفاوضات، مما أدى إلى قيام حملة عسكرية واسعة النطاق استخدمت فيها حتى الطائرات التي قصفت المدن والقرى والأماكن التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة خاصة وأنها اعلنتها مناطق محررة.

إن قوة هذه الحملة العسكرية دعت الرئيس البشير إلى إعلانه في 9 أبريل 2004 أنه قد قضى على التمرد[1]، غير أن الواقع والوقائع والأحداث اللاحقة أثبتت غير ذلك.

[1] عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، نفس المرجع، ص 78.

ثالثاً: جولة مفاوضات انجمينا الثانية أبريل 2004

في ظل تردي الأوضاع الإنسانية وازدياد الاقتتال بدأت المساعي التشادية للعودة للساحة بهدف عقد اتفاق سلام بين الحكومة والفصائل المسلحة، وقد حظيت هذه الجهود بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتان قدمتا مقترحا بعقد اللقاء في بلجيكا أو تشاد، غير أن الامر استقر أن تعقد في تشاد وبدأت بالفعل في 30 مارس 2004.

غير أن هذا الاتفاق لم يستند في مرجعيته إلى الاتفاقات السابقة وأصبحت الوساطة التشادية تلعب دورا مختلفا عن السابق، كما شهد هذا الاتفاق حضور مراقبين من الاتحاد الإفريقي والاتحاد الاوروبي وأمريكا، وشاركت فيه حركة العدل والمساواة لأول مرة، وقد ثم التركيز في هذا الاتفاق والأولوية لحل القضايا الإنسانية ثم تناقش القضايا السياسية؛ وهكذا بدأت خطوة جديدة في تدويل قضية دارفور شملت تدويل المنبر التفاوضي وأجندة التفاوض.

الأمر الذي أسس القبول دور دولي في الإشراف والرقابة على أي بنود يتفق عليها الأطراف.

رابعاً، وقف إطلاق النار أبريل 2004

وقع الطرفان في 8 أبريل 2004 اتفاق وقف إطلاق النار اشتمل على عشر نقاط أساسية أهمها وقف الأعمال العدائية لمدة خمس وأربعين يوما قابلة للتجديد، وإطلاق الأسرى، وتسهيل وصول العون الإنساني للنازحين والضحايا، وتكوين لجنة من مختلف الأطراف المشاركة في هذا الاتفاق، شريطة الاتفاق على سيادة السودان، وكذلك وجود مراقبين والذين بلغ عددهم ثمانون شخصا لمراقبة وقف إطلاق النار والذين لم يستطيعوا العمل بشكل جيد نظرا لغياب الظروف اللوجستية المناسبة من اتصالات وأماكن إقامة وغيرها لتمكينهم من القيام بعملهم.

كما أن انتهاكات وقف إطلاق النار استمرت في دارفور مما دعا الاتحاد الأوروبي إلى اقتراح إرسال بعثة مراقبين للإقليم وهو ما رفضته حكومة السودان، حيث أن الاتفاق لم يشر إلى تدخل خارجي لحفظ السلام أو المراقبة في دارفور، وتمثل دور المجتمع الدولي فقط في مساعدة وتشجيع الأطراف لتنفيذ ما اتفقا عليه.

خامساً: اتفاقية ابوجا للسلام 3 مايو 2006

يقع اتفاق سلام دارفور في 85 صفحة وتناول أربعة قضايا أساسية هي: تقاسم السلطة والثروة والترتيبات الأمنية والحوار الدارفوري – الدارفوري. ويمثل التوقيع على الاتفاق خطوة بالغة الأهمية نحو إيجاد حل سياسي عادل وسلمي ودائم للنزاع في دارفور.

وقد شمل هذا الاتفاق ملاحق تم التوصل إليها سابقا وتشكل جزء من الاتفاق، وهي اتفاق وقف إطلاق النار في 8 أبريل 2004 انجمينا.

- **النتائج:**

وخلص البحث الى تحقيق النتائج التالية:

- تأثير أزمة دارفور على الامن الإقليمي وأدت إلى التوترات في العلاقات بين دولة تشاد ودولة السودان المجاورة، مما أثر سلبا على الامن الإقليمي وتدفق اللاجئين الى تشاد زاد من الضغوط على الموارد المحلية.
- اتبعت دولة تشاد في موقفها الحكومي سياسة دعم العلاقات بين الدولتين وبعد ذلك انعكست بعض العلاقات وهذا مما دفع العلاقات الإقليمية أدى الى تدخلات عسكرية إقليمية ودولية، إن جهود الوساطة التي قامت بها دولة تشاد لم تحقق نتائج ملموسة بسبب تعقيدات الأزمة الدارفورية السودانية.
- الأزمة الدارفورية أدت الى تدهور العلاقات التجارية بين دولة تشاد ودولة السودان، مما أثر على الاقتصاد بين الدولتين، إن زيادة النفقات العسكرية على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- **خاتمة:**

تتركز دراسة هذا المقال في المواقف الدولية ومنظمات المجتمع المدني من أزمة دارفور التي كانت تعد من القضايا الصعبة والمعقدة وصار المجتمع في اقليم دارفور يعاني بكثير من المعاناة مثل القتل والاغتصاب والنهب والتشرد والجوع والفقر وحقوق المرأة والاطفال وحقوق الإنسان عامة بقض النظر عن الاختلافات السياسية والمدنية وغيرها.. وكذلك بعض المواقف المؤثرة في أزمة دارفور كثيرة جدا للغاية. ودور المنظمات وجمعيات المجتمع المدني في تدويل الازمة. واجراء الاتفاقيات في دول الجوار بداية بدولة تشاد في مدينة أبشة التشادية وبعد ذلك العاصمة التشادية أنجمينا وبعد ذلك الي دول الجوار الي عن وصل الأمر الي الدول الكبرى..

اندلعت الازمة السودانية في إقليم دارفور منذ عام 2003 وأثارت اهتماما دوليا واسعا خاصة من قبل الدول الكبرى ودولة تشاد وبعض دول الجوار الأخرى نظرا لحجم الكارثة الإنسانية والانتهاكات التي رافقتها وفيما يلي تحليل المواقف ومن أبرزها الدول الكبرى اتجاه الازمة الولايات المتحدة الامريكية لها موقف وهي من أوائل الدول التي وصفت ما حدث في دارفور بأنه إبادة جماعية في عام 2004م، ومن ضمنها مارست ضغوط قوية على الحكومة السودانية ولدوافع إنسانية ولمصالح استراتيجية في افريقيا خاصة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنافسة النفوذ الصيني والروسي والاتحاد الأوروبي والكل له مصلحة في ذاك الموقف لأزمة دارفور.

- **مراجع الدراسة**

1. دار الخليج – أخبار وتقارير – مواقف دولية تؤيد توقيف البشير وروسيا تعتبر القرار «سابقة خطيرة». تقرير منشور http://www.alkhaleej.ae/portal/1d1ebff6-2b3c-4d45-996-371296532788.aspx تاريخ الولوج 15/02/2010.
2. صحيفة الانتباهة الصادرة يوم 26 – 11 – 2011
3. الفجر نيوز 26/ 6/ 2005م، www.alfajrnews.net/tunespress ، تاريخ الولوج 23/ 3/ 2012م.
4. السالك الحسين، أزمة دارفور، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس أكدال 2006 – 2007
5. طلعت رميح، حركة دارفور من الزاوية الاستراتيجية www.almoslim.net/moslimfiles تاريخ الولوج 22/8/2012م.
6. محمد عبد الله سيد احمد، صحيفة الصحافة السودانية – www.alsahafa.sd تاريخ الولوج 21/6/ 2008 م.
7. محمد صادق صبور، مناطق الصراع في إفريقيا، دار الأمين للنشر والتوزيع، السودان، الطبعة الأولى، 2006
8. صحيفة الانتباهة www.alintibaha.net تاريخ الولوج 20/ 1/ 2008م.
9. صحيفة الصحافة، www.alsahafa.sd.htm تاريخ الولوج 11 / 3 / 2008 م.
10. تقرير إدارة البحوث بالكونغرس الأمريكي سبتمبر 2007م.
11. حسن عبد الرحمن حسن العلاقات الصينية الافريقية شراكة ام هيمنة – آفاق استراتيجية، يناير 2008م.
12. أحمد حجاج، المواقف الدولية من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، أبريل 2007
13. إجلال رأفت، أزمة دارفور بين التجاذبات الداخلية والمصالح الخارجية والاعتبارات الإنسانية.

14. توفيق المدين – صحيفة الخليج الامارتية – www.alkhaleej.ae، تاريخ الولوج 12/4/2006م.

15. زكي البحيري، مشكلة دارفور الجذور التاريخية، الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية، القاهرة 2006

16. خالد حنفي علي النفط الإفريقي.... بؤرة جديدة للتنافس الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006

17. توفيق شومان، دارفور والتدويل: جدران الفصل بين العروبة والأفرقة www.arraec.com/modules.php?Name=news&file=article&sid=532. 24/04/2010

18. محمد عبد الله السيد أحمد المسكوت عنه في العلاقات الأمريكية السودانية، مقال في صحيفة السوداني 13 – 03 – 2008م

19. عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوة العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى 2009

20. سامي صبري عبد القوي، الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 167 يناير 2007

21. د. عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية الراهنة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2003